■ من البحوث الجماعية لمعهد التخطيط القومى ■

تحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية

عرض : راجية عابدين خير الله (*)

كثر الحديث عن تطوير القطاع العام الصناعى ليصبح أكثر قدرة على تحقيق أهدافه ومواجهة الكثير من المشاكل التى تراكمت على مدى نحو سبعة وثلاثين عاما (منذ الخطة الأولى للصناعة عام ١٩٥٦) . وتتلخص أهم مشاكل القطاع العام الصناعى فى مصر فى عدم الفصل بين الملكية والادارة، وسيطرة البيروقراطية فى إتخاذ القرارات ، وتخلف الحافز الفردى وتدنى مستوى الأداء ، وإنخفاض مستوى جودة المنتجات الصناعية وتدهور الانتاجية ، بالاضافة إلى إتباع سياسات حكومية مركزية فى تسعير المنتجات الصناعية وفرض الدعم والاعانات والحماية الجمركية ، وسياسة الالتزام بتعيين الخريجين ، وسياسات التعليم والتدريب وتوظيف العمالة .مما أدى إلى آثار سلبية كثيرة عانت منها الصناعة المصرية وتمثلت فى ضعف معدل العائد على الاستثمار ، وزيادة المخزون السلعى الراكد فى القطاع العام الصناعى ، وإنتشار البطالة المقنعة ، وارتفاع مديونية وخسائر بعض الشركات الصناعية وكان نتيجة ذلك إختلال الهياكل التمويلية لبعض شركات القطاع العام الصناعى فى مصر عاما بعد آخر . وإزاء الكثير من المؤشرات الاقتصادية التى إنعكست فى زيادة معدلات التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات فقد كان من الطبيعى إتباع مجموعة من السياسات الحكومية المتكاملة بهدف الاصلاح الاقتصادى فى مصر .

(*) قام بإعداد الدراسة فريق بحثى مكون من : أ.د راجية عابدين خير الله (باحث رئيسى)، أ.د ثروت محمد على ، د .فتحية زغلول ، د .محمد ماجد خشبه ، من معهد التخطيط القومى. وسوف تصدر قريباً فى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية التى يصدرها المعهد .

ويمكن القول بصفة عامة إن فلسفة التحرر الاقتصادى ترتكز على الاصلاح الهيكلى الذى يؤدى إلى مزيد من الاستثمار والانتاج وإعمال آليات السوق .وذلك يستلزم تضافر الجهود لمزيد من المشاركة الفعالة لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة وإعادة هيكلة قطاع الأعمال العام .

من هذا المنطلق يتضح الدور المحورى للقطاع الصناعى بإعتباره الرافعة الرئيسية للتقدم بمعنى النهوض بمستويات الانتاجية وزيادة الناتج المحلى الاجمالى وتطوير القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى أخذا بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والعالمية السائدة والمتوقعة فى المدى القريب والبعيد .من هنا كانت دعوتنا بأهمية تركيز الجهود لتحرير قطاع الأعمال العام الصناعى فى مصر بهدف الاستخدام الرشيد والأمثل لمواردنا الانتاجية المتاحة من أجل التنمية المتوازنة والمتواصلة فى ظل التحرر الاقتصادى .

وتشمل الدراسة أربعة فصول بالاضافة إلى الخلاصة والتوصيات والخاتمة لمعالجة النقاط الرئيسية التالية :

١) مفهوم وأساليب تحرير القطاع العام الصناعى .
٢) إدارة وتنظيم قطاع الأعمال العام الصناعى فى ظل التحرر الاقتصادى .
٣) أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول لقطاع الأعمال العام الصناعى .
٤) نظم المعلومات اللازمة لتداول الأوراق المالية فى البورصة .

أولا : مفهوم وأساليب تحرير القطاع العام الصناعى

يركز الفصل الأول - بإعتباره فصلا تمهيديا للدراسة - على خمس قضايا أساسية :

١) التحرير الاقتصادى وتحرير القطاع العام الصناعى فى عالم متغير :

وقد تم رصد أهم المتغيرات السياسية والتكنولوجية والاقتصادية مع شرح لمفاهيم التحرير .

وفى هذا الصدد تم إجراء تحليل مقارن ومراجعات لدور الدولة وإدارة التغيير فى بعض الدول الصناعية الكبرى (أمريكا - اليابان - إنجلترا - فرنسا) .كما تم الاشارة إلى النجاح الكبير للتجربة الصناعية الصينية فى إطار مبتكر من الملكية بخلاف الملكية الخاصة مع الانفتاح الاقتصادى .

واستعرض هذا الفصل مداخل تحرير وإعادة هيكلة القطاع العام الصناعى على المستويات

المختلفة (نشاط - مشروع - قطاع) وتجارب دول متعددة فى هذا المجال : المجر (إعادة هيكلة القطاع الصناعى القومى) ، الهند (إعادة هيكلة قطاع صناعى نوعى - قطاع الصناعات الهندسية التصديرية) - المكسيك (الاصلاح الهيكلى لثلاثة قطاعات تنافسية ، هى : الغزل والنسيج ، قطع غيار السيارات والتصنيع الزراعى - وقد تضمن ذلك إجراءات إعادة الهيكله المالية والتمويلية).

وتم إلقاء الضوء على أهم السياسات اللازمة لانجاح إعادة هيكلة النشاط الصناعى القومى :

أ - سياسات هادفة إلى توفير بيئة مالية مستقرة (سعر الصرف - سياسات مالية وإئتمانية).

ب - سياسات تشجيع المنافسة وإعمال آليات السوق (تحرير التجارة الخارجية - نظام التجارة الحرة للصادرات - إزالة الدعم والأوضاع الاحتكارية - التمييز فى التمويل).

جـ - تحرير أسعار السلع والمدخلات (سياسات التسعير ، العمالة ، الضرائب .....الخ).

د - خدمات مؤسسية فى مجال البنية التحتية (معلومات - تنمية موارد بشرية - النقل - الطاقة - تنمية تكنولوجية - خدمات إستشارية هندسية وتسويقية وقانونية ومحاسبية).

كما تم إبراز معايير إختيار القطاع الصناعى النوعى الذى تجرى عليه إعادة الهيكلة :قوة العلاقات الأمامية والخلفية - قطاعات كثيفة الخسائر - الصناعات القائدة والواعدة - حجم القطاع (بالنسبة للناتج الصناعى - الصادرات - العمالة) - توجهات الأطراف أصحاب المصلحة (إدارة الشركات - البنوك الممولة - الدعم السياسى الحكومى).

وفى ملاحظات ختامية تبلورت شروط نجاح إعادة الهيكلة الصناعية ، فى أنها :

أ - تحييد لدور الدولة من منطلق :(إرادة التغيير وتوفير الشفافية ومنع الاحتكار واتخاذ إجراءات تنظيمية وتشريعية لاعادة تطوير هياكل المنافسة وإعمال آليات السوق) .

ب - الاجماع والاقتناع بجدوى الهيكلة .

جـ - الاهتمام بالجوانب غير المادية (مثل شكل الملكية والادارة غير التقليدية والتسويق - البحوث والتطوير) .

د - تدعيم دور القطاع المالى .

هـ - الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية خاصة مايتعلق بالعمالة وكذلك إنشاء صناديق إجتماعية للتنمية مع التوسع فى الصناعات الصغيرة والحرفية .

و - واخيرا دور الشركات القابضة فى توسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة المتكاملة أو إعادة الهيكلة المالية أو التصفية عند الضرورة .

٢) دور الخصخصة كأداه من أدوات تحرير القطاع العام الصناعى(المفهوم - الأهداف - الأساليب - إدارة ومحددات نجاحها - مواجهة الآثار الاجتماعية):

وفى هذا الخصوص تم الاستدلال بتجارب بعض الدول فى الخصخصة (شيلى - الأرجنتين - البرازيل - فنزويلا - جامايكا - المكسيك - بريطانيا - ليتوانيا - البرتغال - ألمانيا - تركيا - بلغاريا - فرنسا - ماليزيا - سريلانكا - السنغال - الكاميرون - توجو - غانا - كوت ديفوار - النيجر - تنزانيا - المغرب - تشاد - غينيا - كوريا - مصر - تونس). ومن الجدير بالذكر أنه رغم الانتشار الواسع لعمليات الخصخصة عبر العالم إلا أنها لم تحقق - فى أحوال كثيرة - التوقعات المعقودة عليها ، بل أنها أسفرت عن نتائج عكسية وصادفت تعثرا فى العديد من التجارب .

وقد أمكن تتبع الدروس المستفادة وعوامل النجاح أو التراجع من خلال التعرف على تجارب الدول المختلفة فى الخصخصة .هذا مع مراعاه أن تعبر هذه التجارب - بقدر الامكان - عن أوضاع سياسية ، إقتصادية وإجتماعية متفاوتة .

٣) الخصخصة وتحرير القطاع العام الصناعي في مصر :

بدأت الحكومة المصرية برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى عام ١٩٩١ والذى إنتهت مرحلته الأولى فى مارس ١٩٩٣ . وبدأت المرحلة الثانية فى يوليو ١٩٩٣ ولمدة ثلاث سنوات وبتدعيم من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

وقد إرتكزت فلسفة الدولة فى مصر فى التعامل مع تحرير القطاع الصناعى فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى على ثلاثة محاور رئيسية ، وهى : أ - حفز وتشجيع القطاع الخاص الصناعى. ب - إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام الصناعى جـ - خصخصة قطاع الأعمال العام الصناعى فى مصر ، بالاضافة إلى مراجعة دور الصندوق الاجتماعى فى مواجهة الآثار الجانبية لبرامج

الخصخصة فى الاقتصاد المصرى .

أ - وتناول المحور الأول : تحرير أسعار المنتجات - تحرير الصادرات والواردات - تبسيط إجراءات القيام والتوسع والانتاج - تطوير قوانين الشركات - تطوير تشريعات البنوك - تطوير أسواق المال - إصلاح النظام الضريبى - مراجعة قوانين التحكيم التجارى - تطوير قوانين العمل وقوانين البيئة - تشجيع المستثمر الأجنبى - تدعيم البنية الأساسية والمدن الجديدة - تدعيم نظم المعلوماتية الصناعية - تحديث وتطوير التعليم الفنى والتدريب - الاستقرار الاقتصادى والسياسى .

ب - اما محور إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام الصناعى : فشمل فصل الملكية عن الادارة لتحسين الكفاءة والربحية عن طريق الشركات القابضة والتابعة - بإعادة الهيكلة المالية (ديون - رأسمال - أصول - مستحقات لدى الغير) - إعادة هيكلة العمالة (نظم - تدريب - أجور - عمالة زائدة) - إعادة هيكلة النشاط الصناعى (تكنولوجيا جديدة - هيكل إنتاجى جديد - بحوث وتطوير - تحديث الانتاج - تنويع المنتجات - بيع أصول هامشية) - التصفية فى حالة عدم جدوى الهيكلة .

جـ - وعن خصخصة القطاع الصناعى : ركز هذا الفصل على الأدوار المؤسسية - تنويع أساليب البيع - هيكلة سابقة أحيانا - حصيلة البيع (سداد المديونيات - الموازنة العامة - تعويضات للعاملين المسرحين) - مشكلات تقييم الأصول - آليات البيع - المساندة - الاستيعاب - الشفافية - العمالة - ثم دور الصندوق الاجتماعى للتنمية لمواجهة الآثار الجانبية للخصخصة.

٤) وقد إختتم الفصل الأول بالدروس المستفادة وملاحظات حول التجربة المصرية فى تحرير القطاع الصناعى ومنها :

أ - برنامج الخصخصة جزء من سياسة متكاملة للاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بالاتفاق مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

ب - التركيز على قضايا الترويج العام لجدوى وأهمية الخصخصة : الكفاءة الاقتصادية ، وتوسيع قاعدة الملكية ، وتشجيع تملك العاملين والادارة .

جـ - ضرورة تنويع أساليب الخصخصة .

د - أهمية تواجد وفعالية الأسواق المالية وتنشيط دور قطاع البنوك .

هـ - تقييد تملك الأجانب ، وتقييد الحصص فى بعض المشروعات لاعتبارات المصلحة الوطنية مع حظر الخصخصة فى مشروعات أخرى لاعتبارات إستراتيجية .

و - دور المستثمر المؤسسى (صناديق الاستثمار ، صناديق المعاشات ، إتحادات العاملين .....) خاصة فى حالة ضعف المدخرات المحلية ، وقلة الخبرة الاقتصادية لدى المستثمرين الجدد .

ز - الاهتمام بقضية (حصيلة الخصخصة) بما يحول دون استنزافها فى أغراض هامشية وهناك أولوية لاستخدامها فى تمويل إستثمارات صناعية جديدة وتمويل أنشطة الصناديق الاجتماعية .

ح - تدعيم المصداقية يأتى من تحقيق برنامج خصخصة القطاع الصناعى لانجازات ملموسة ويمكن ترجمتها إقتصاديا .

ط - الخصخصة ليست قضية معزولة سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو مستوى القطاع الصناعى ، وإنما تمتد آثارها - الايجابية أو السلبية - على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية .

ى - الجدية فى مواجهة المشاكل المتوقعة فى مجال البطالة .وهذا الاعتبار على وجه الخصوص يمكن أن يدمر مصداقيه برامج الخصخصة فى الدول النامية (ومنها مصر) إذا لم يتم الحل الجذرى لهذه المشاكل فى التوقيت المناسب .

وتفرض هذه الحقائق دورا هاما لأجهزة التخطيط فى رصد واستشراف هذه التأثيرات لاستثمار إيجابيات التجربة المصرية فى مجال التحول التدريجى لخصخصة القطاع الصناعى المصرى وتحييد سلبياتها ومراجعتها لاستخلاص الدروس وتصحيح المسار .

ثانيا : إدارة وتنظيم قطاع الأعمال العام الصناعى فى ظل التحرر الاقتصادى

يتناول الفصل الثانى من الدراسة النقاط الرئيسية التالية :

١) حتمية تحرير القطاع العام الصناعى المصرى :

تم إستعراض مقومات القطاع الصناعى المصرى منذ عام ١٩٦٠ والتى جعلته القطاع القائد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع الاشارة إلى تراجع دور القطاع العام الصناعى منذ منتصف

السبعينات وذلك فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى .

وفى هذا الصدد تم تشخيص أهم مشاكل القطاع العام الصناعى مع الاستدلال ببيانات القطاع العام خلال الفترة (١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٠/٨٩) وكذلك أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام الصناعى خلال الفترة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠) والتى تمثل الخمس سنوات السابقة لتطبيق قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

وقد إتضح من الدراسة التحليلية أن إستمرار تدنى مستويات أداء القطاع العام الصناعى حالت دون بلوغ أهدافه مما ادى إلى حتمية الاصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى فى بداية التسعينات.

وفيما يلى نلخص أهم مشاكل القطاع العام الصناعى المصرى :

أ - الجمع والتداخل بين ملكية الدولة للقطاع العام الصناعى وادارته .

ب - سيطرة البيروقراطية وعدم المرونة فى إتخاذ القرارت .

جـ - غياب التحفيز مما أدى إلى إنحفاض مستويات الأداء وبالتالى الانتاجية .

د - إنخفاض مستوى جودة السلع الصناعية .

هـ - إنخفاض أسعار المنتجات الصناعية عن التكلفة الحقيقية للانتاج وتدخل الدولة فى سياسات التسعير والدعم .

و - تفاقم مشكلة البطالة المقنعة مع تدخل الدولة فى سياسة العمالة والتعيين .

ز - زيادة المخزون السلعى الراكد .

ح - عدم عدالة توزيع أرباح الشركات الصناعية .

ط - إختلال الهياكل التمويلية وزيادة المديونية .

ى - عدم إجراء الاحلال والتجديد والصيانة للآلات والمعدات مما أدى إلى تدهور كفاءة الطاقات الانتاجية .

ك - ضعف القدرة التنافسية للصادرات الصناعية لارتفاع تكلفة الانتاج وإنخفاض مستوى الجودة.

ل - تقييد القطاع العام بنظم معقدة للوائح المالية والادارية مما يحد من المـــــرونة اللازمة لاتخاذ القرارات .

م - حظر إشهار إفلاس شركات القطاع العام الصناعى رغم تفاقم المديونية والسحب علـــى المكشوف .

ن - عدم فعالية الرقابة على أداء القطاع العام الصناعى .

٢) فصل الادارة عن الملكية :

من الركائز الأساسية لتحرير القطاع العام الصناعى صدور القانون الجديد لقطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية والذى أصبحت بمقتضاه الشركات القابضة ذات الشخصية الاعتبارية هى المشرفة على شركات القطاع العام الصناعى .وبالتالى يكمن علاج مشكلة الادارة فى شركات قطاع الأعمال العام الصناعى فى حسن إختيار القيادات الجديدة وتحرى الدقة فى هذا الاختيار بمعيار الخبرة والكفاءة والقدرة على إتخاذ القرارات غير التقليدية بما يتناسب مع طبيعة النشاط الصناعى .

ويعتبر رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركات القابضة وكلاء عن أصحاب راس المال فى إدارتها وذلك طبقا للقاعدة العامة المقررة فى القانون التجارى .

٣) توسيع قاعدة الملكية الخاصة :

وقد تم مناقشة أهداف برنامج توسيع قاعدة الملكيةالخاصة وركائزه الأساسية وإستراتيجية الحكومة فى تنفيذه والتنظيم المنفذ له .

٤) إعادة هيكلة القطاع العام الصناعى (طبيعته - أهدافه - الركائز الأساسية):

إتضح من الدراسة التحليلية لمؤشرات الكفاءة الاقتصادية لشركات القطاع العام الصناعى خلال الفترة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠) أن هناك أربع عشرة شركة صناعية تابعة تظهر المشاكل المالية والتشغيلية المتمثلة فى المؤشرات التالية :

- إنخفاض معدل العائد السنوى على الاستثمار .
- إنخفاض قيمة حقوق الملكية بسبب الخسائر المتراكمة .

- إرتفاع حجم الديون المتأخرة لبنوك القطاع العام والدائنين الآخرين .
- إرتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية وإنخفاض نسب السيولة .

وبناء على ذلك تواجه هذه الشركات الصناعية التابعةالمتعثرة الكثير من المشاكل المعقدة ويتطلب الأمر إعادة الهيكلة المتكاملة (متضمنه إعادة الهيكلة الفنية والاقتصادية والمالية).

٥) الاستغلال الأنسب للموارد المتاحة والامكانات التصنيعية فى ظل إعادة هيكلة الشركات الصناعية :

ومن أهم القضايا الجديرة بأن نوليها عنايتنا عند تحرير القطاع العام الصناعى المصرى مايلى:

- إعادة هيكلة العمليات الانتاجية بهدف خفض التكلفة وزيادة الانتاجية وترشيد إستخدام الموارد الانتاجية والرقابة على الصيانة وتوكيد جودة الانتاج .
- تطوير أنظمة الادارة غير التقليدية بهدف المبادرة والفعالية والكفاءة فى إتخاذ القرارات فى التوقيت المناسب .
- الاستغلال الأنسب للقوى العاملة الزائدة مع التعرف على مدى القابلية للتدريب التحويلى والتأهيلى وإنشاء وتدعيم مراكز التدريب المهنى الحالية .

٦) التدريب التحويلى والمستمر لتنمية القوى البشرية :

يتعاظم دور التدريب المستمر فى زيادة كفاءة العاملين وإكسابهم المهارات اللازمة لمواكبة التطوير والتحديث فى العمليات الانتاجية وزيادة إنتاجية العامل وتحقيق مستويات أفضل لجودة المنتجات .

وقد تم إدخال "نظام التعليم الفنى المزدوج "إلى مصر فى إطار المعونة الفنية الألمانية لمصر لتحديث الصناعة والارتفاع بمستوى تأهيل القوى العاملة حتى تصبح الصناعة المصرية قادرة على مواجهة المنافسة العالمية وزيادة مهارة العامل المصرى كوسيلة للقضاء على البطالة .

٧) إنعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الصناعة المصرية :

إن المستجدات والمتغيرات الدولية الراهنة والمتمثلة فى قيام تكتلات وكيانات إقتصادية كبيرة

مثل السوق الأوروبية أو من إتفاق عالمى على تحرير التجارة الدولية (الجات) سوف يضعنا فى مواجهة مع قضية تحرير التجارة الخارجية وضرورة أن ننتج للتصدير باعتباره الركيزة الأساسية المؤثرة على قدرتنا على زيادة الانتاج وتسويقه وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة .

ومما لاشك فيه أن التيسيرات التى وفرتها الحكومة لتشجيع المصدرين علاوة على المعاملة المتميزة للصناعات التصديرية بالنسبة للضرائب وغيرها هى خطوات ضرورية لخلق مناخ ملائم لترويج الصادرات الصناعية ، ولكنها فى حد ذاتها غير كافية مالم يصاحبها تحديد لخريطة صناعية وطنية تحدد التركيبة الصناعية المثلى لمصر لتتواءم ليس فقط مع الامكانات التصنيعية فى مصر ، بل أيضا مع المتغيرات العالمية المتمثلة فى معطيات التقسيم الجديد للعمل الدولى والتخصص الصناعى فى العالم وحركة التجارة الدولية المنبثقة عنه .

وإنطلاقا من هذا يلزم إعادة صياغة إستراتيجية للصناعة المصرية تأخذ المتغيرات المحلية والعالمية فى الحسبان وتتوافق مع المزايا النسبية والتنافسية للاقتصاد المصرى مع التركيز على المحاور الرئيسية التالية :

- زيادة نصيب منتجات الصناعات التحويلية فى الصادرات العالمية خاصة تلك المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة .
- وضع إستراتيجية متوازنة للتنمية الصناعية وهى من شأنها خلق توسع متوازن فى قطاعات الصناعة المختلفة وإحداث الربط المطلوب بينها .
- التركيز على التخصص فى الصناعات ذات الميزة النسبية والتنافسية والتى تكون ركيزة للتصدير والمنافسة فى السوق العالمية .
- فتح منافذ جديدة لبيع الانتاج وتعريف المشروعات الصناعية بمتطلبات الأسواق .
- الترويج الاستثمارى فى المعارض المصرية الخارجية وذلك بالتركيز على تسويق الفرص الاستثمارية لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية والأجنبية لمصر وذلك من خلال فرص إستثمارية محدودة فى مجال توسيع قاعدة الملكية لمشروعات قطاع الأعمال العام الصناعى المعروضة للبيع .ويمكن أن يتم التنسيق على المستوى المحلى مع الجهات المعنية والمسئولين بوزارة

قطاع الأعمال العام والمكتب الفنى .

- توفير الشفافية عن طريق شرح وإعلان أساليب البيع ومجالاته وإمكانياته والعائد وغيرها من الجوانب المرتبطة بتحفيز القرارات الاستثمارية للأفراد والشركات للاسراع فى برامج توسيع الملكية فى الشركات الصناعية مع تعريف المستثمرين فى القطاع الخاص والاستثمارى وكذلك الأفراد بقنوات الاتصال المباشر لاستكمال كافة البيانات والمعلومات لاتخاذ قرارات الاستثمار على أسس سليمة .
- تلبية الاحتياجات المحلية فى شكل منتجات صناعية مرتفعة الجودة وبسعر منافس .
- مزيد من الاهتمام بالنظم المتكاملة لتوكيد الجودة وضبط ورقابة الانتاج الصناعى لضمان الوصول للمواصفات العالمية القياسية .
- تعميق التصنيع المحلى لمكونات المعدات الاستثمارية .
- كفاءة توظيف الامكانات التصنيعية .
- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية .
- تنمية الصناعات المغذية وتكاملها مع القطاعات الصناعية الرئيسية .
- تطوير البنية الأساسية والتى تساهم فى ترويج المنتجات الصناعية وخاصة فى قطاع النقل الداخلى والخارجى .
- التركيز على التدريب التأهيلى والتنشيطى لزيادة كفاءة الأداء والارتقاء بمستوى إنتاجية العامل
- الاهتمام بالتدريب التحويلى لتلبية إحتياجات سوق العمل وللتغلب على البطالة المقنعة فى قطاع الأعمال العام الصناعى بالاضافة إلى خلق فرص عمل جديدة للعمالة الفنية المدربة ولخريجى الجامعات والمدارس الفنية فوق المتوسطة .
- إنتهاج الدولة سياسة تحرير التجارة الخارجية ولكن مع وضع ضوابط تمنع سياسات الاغراق التى قد تتبعها الدول الصناعية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول جنوب شرق آسيا) وذلك للحماية المحدودة للسوق المحلى والصناعة المحلية .
- تبنى الدولة السياسات المالية والنقدية التى تعمل على خلق مناخ مناسب للاستثمار والانتاج وذلك يكمن فى إستقرار سياسة سعر الصرف والضريبة الموحدة مع معاملة ضريبية تفضيلية للصادرات المصرية والمعاملة الجمركية المتميزة لمستلزمات الانتاج .

٨) مشاكل تطبيق قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية :

تم القاء الضوء على أهم مشاكل تطبيق القانون الجديد والتى أثير حولها الجدل ومنها : دستورية توسيع قاعدة الملكية وسياسات الخصخصة وإعادة هيكلة قطاع الأعمال العام عامة وقطاع الأعمال العام الصناعى على وجه الخصوص - بطء إجراءات الخصخصة لتحرير القطاع الصناعى المصرى - الارتباط والتداخل بين الملكية والادارة بالنسبة لتشكيل مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام .

٩) الحلول الممكنة للتغلب على مشاكل تطبيق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية :

يعتبر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بإدارة وتنظيم قطاع الأعمال العام من أهم أدوات التحرير الاقتصادى الذى تسعى إليه الدولة والذى يعتبر ذلك القانون جزءا لايتجزأ من منظومته .

وللقضاء على المعوقات التى لازمت تطبيق هذا القانون والمضى قدما فى سياسة الخصخصة فقد كان التغيير من الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى إلى التحرر الاقتصادى متدرجا فى مصر ويتم على مراحل محدودة بدلا من الانتقال الفجائى الذى لايحمد عقباه (كما إتضح من تجربة بعض الدول الاشتراكية والشيوعية مثل الاتحاد السوفيتى سابقا).

وقد أثبتت تجربة مصر الرائدة فى هذا المجال أن هناك ضرورة للتركيز على المنظور المتكامل لتحرير القطاع الصناعى المصرى بنهج تنموى متوازن .لايخفى علينا أن العمالة الصناعية هى القوى الشرائية الرئيسية للسلع والمنتجات الصناعية فى السوق المحلى .وعلى ذلك فإن الاستغناء عن عدد كبير من العمال الصناعيين فى وقت قصير سيكون له إنعكاسات سلبية ليس فقط على النواحى الأمنية والسياسية للدولة ، ولكن أيضا على حيوية النشاط الصناعى بالدرجة الأولى وعلى جميع الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والخدمية بصفة عامة مما يهدد بالتدهور نتيجة الكساد .

من هذا المنطلق إقترحت المحاور التالية للقضاء على معوقات تطبيق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمضى قدما فى سياسة الخصخصة لتحرير القطاع الصناعى المصرى :

- إتخاذ الاجراءات اللازمة لاصلاح الهياكل التمويلية للشركات الصناعية التى تطرح بعض أسهمها للبيع .

- تقويم الأسهم المعروضة للبيع على أسس سليمة تعكس القيمة السوقية لأصول الشركة والقيمة الحقيقية لكافة خصومها وبالتالى التحديد الدقيق لحقوق المساهمين .
- مراعاه تناسب مشاركة القطاع الخاص فى مجلس الادارة وفى الجمعية العامة مع نسب مشاركته فى رأس مال الشركة بعد الشراء .
- مراعاة توفير البيانات والمعلومات الكافية عن المركز المالى والتدفقات المالية ومؤشرات الربحية للشركات المطروحة للبيع لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة وذلك لتوضيح الرؤية عن الاحتمالات المستقبلية للمكسب والخسارة .
- مراعاة توفير فرص عمل جديدة منتجة للعمالة الزائدة فى قطاع الأعمال العام الصناعى .ويمكن تدعيم دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تدبير فرص العمل فى مشروعات أخرى أو تمويل إنشاء الصناعات الصغيرة والحرفية بهدف القضاء على البطالة المقنعة مع الاهتمام بالتدريب التحويلى والتأهيلى للقوى العاملة الزائدة .

ثالثا : أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول لقطاع الأعمال العام الصناعى

يتناول الفصل الثالث من الدراسة موضوعين رئيسيين :

١) مفهوم الأصول والخصوم المختلفة وذلك بهدف إبراز أهم الاعتبارات الواجب أخذها فى الحسبان عند إعادة التقييم إستنادا إلى المعايير التالية :

- التكلفة كأساس للقيمة .
- السعر (سعر التصفية أو سعر الاستبدال) كأساس للقيمة .
- المقدرة على تحقيق الربحية كأساس للقيمة .

ولقد تم إيضاح كل من بنود الأصول والخصوم المختلفة مع إستخدام قوائم المركز المالى لبضع سنوات لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كنموذج للتطبيق العملى لعملية التقييم .

كما تم إستعراض كافة بنود الايرادات والمصروفات بهدف تحديد المرتبط منها بالأنشطة الأساسية - النشاط الجارى - التى ستؤخذ فى الحسبان عند تقدير صافى الأرباح التى ستستخدم كأساس للتقييم .كما تم التعرف على وتحديد الايرادات والمصروفات التحويلية والعارضة التى

لاترتبط مباشرة بالنشاط الجارى للمنشآة ، والتى يجب ألا تؤخذ فى الحسبان عند إستخدام صافى ماتحققه المنشآة من أرباح كأساس للتقييم .

واعدت قائمة الدخل لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى من واقع حساب العمليات الجارية للشركة لاستخدامها كنموذج لحساب صافى الأرباح ، وتعديلها للوصول إلى صافى الربح الذى يمكن إستخدامه كأساس للتقييم .

٢) الطرق والأساليب المختلفة لاعادة التقييم (طريقة التكلفة التاريخية - طريقة التكلفة التاريخية المعدلة - طريقة القيمة السوقية سواء البيعية أو الاستبدالية - طريقة المقدرة على تحقيق الربحية)مع توضيح مزايا وعيوب كل منها وأسس وقواعد حساب قيمة الأصول التى يجرى تقويمها وفق كل طريقة منها .

كما تم مناقشة المشاكل المختلفة المرتبطة بعملية التقييم الفعلى لأى منشأة إقتصادية بهدف بيعها أو دمجها فى منشآة أخرى أو طرح أسهمها للبيع (توسيع قاعدة الملكية) أو غير ذلك . وطبقت طرق التقييم المختلفة على القيم المالية الواردة فى قوائم المركز المالى وقوائم الدخل التى تم إعدادها لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ليس بهدف إجراء تقييم فعلى لها ولكن بهدف إيضاح منهج وأسلوب كل طريقة من هذه الطرق ، وإبراز أوجه الاختلاف والاتفاق فيما بينها ، ومدى إمكانية إستخدام كل من هذه الطرق فى الحياه العملية ، ومايشوبها من قصور ، وتحديد مهام فريق التقييم والدور الذى يجب أن يضطلع به فى الحياه العملية .

وقد خلصت الدراسة التحليلية لأساليب وطرق إعادة تقييم الأصول لقطاع الأعمال العام الصناعى المصرى إلى مايلى :

- عدم الاعتداد بالأصول غير الملموسة كبراءة الاختراع والعلامات التجارية وغيرها إذا لم تكن مشتراه ومازال لها قيمة لم تستهلك فى قائمة المركز المالى فى تاريخ التقييم .
- عند إستخدام صافى رأس المال المستثمر كأساس لتقدير قيمة المنشأة فعلى فريق التقييم أن يأخذ فى الحسبان عند تقدير قيمة الأصول الثابتة كل التغيرات التى طرأت عليها كالزيادة فى قيمتها الاسمية ، ومعدلات وطريقة حساب أقساط الاهلاك ، والعمر الافتراضى لها إلى غير ذلك من المتغيرات .

- هناك مجموعة من الأصول الطويلة الأجل التى لاتساهم فى أنشطة الوحدة الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للمشروعات والتوسعات تحت التنفيذ ، الاستثمارات المالية ، الاقراض طويل الأجل ، وكلها أصول لاتساهم بصورة مباشرة فى تحقيق إيرادات النشاط الجارى للمنشآة الصناعية ، ومن ثم يجب أن تقيم مستقلة عن غيرها من الأصول خاصة فى حالة إستخدام صافى مانحققه المنشآة من أرباح كأساس للتقييم .
- على فريق التقييم أن يقوم بدراسة كل بند من بنود الأصول المتداولة على حده وإستبعاد القيم المالية التى لا تمثل ممتلكات أو قيما مالية يمكن للمنشآة الحصول عليها أو الاستفادة منها كما هو الحال بالنسبة للأصناف الراكدة أو التالف من المخزون أو الديون المشكوك فى تحصيلها أو غير ذلك .
- إن حركة الخصوم والالتزامات المستحقة على الشركة خلال السنوات السابقة على تاريخ التقييم يمكن أن تعكس مدى التحسن أو التدهور فى الأوضاع المالية .فعندما تسدد الشركة ماعليها من قروض طويلة الأجل ويتناقص السحب على المكشوف والقروض قصيرة الأجل وأرصدة الدائنين فإن ذلك يعنى إتجاه المركز المالى للشركة نحو المزيد من التحسن والعكس صحيح ، ومثل ذلك الوضع يجب أخذه فى الحسبان عند تقييم المنشآة .
- يجب فحص المخصصات المختلفة من قبل فريق التقييم والتأكد من أنها تقابل التزامات حقيقية متوقعة على المنشآة .ويلزم إعادة تقديرها سواء بالزيادة لمواجهة التزامات لم تؤخذ فى الحسبان، أو بالنقص إذا كانت الالتزامات التى خصصت من أجلها قد زالت .
- عند إستخدام صافى مانحققه المنشأة من أرباح كأساس للتقييم فعلى فريق التقييم أن يقوم بتحديد موضوعى دقيق لمقدار الأرباح المتوقعة فى المستقبل والمدى الزمنى الذى ستحقق خلاله هذه الأرباح .وسوف يتطلب ذلك دراسة وتحليل بنود الايرادات والمصروفات المختلفة والتعرف على إتجاهاتها ومعدلات الزيادة أو النقص فيها ، مع الأخذ فى الاعتبار كافة العوامل المستقبلية المؤثرة فيها .
- ينبغى الأخذ فى الحسبان إيرادات النشاط الجارى والمصروفات المرتبطة بها فقط عند إستخدام صافى مانحققه المنشآة من أرباح كأساس للتقييم ، مع ضرورة إستبعاد كافة الايرادات والمصروفات التحويلية والعارضة والأخرى كايرادات الأوراق المالية ، والتبرعات والاعانات

والتعويضات والغرامات وغيرها سواء كانت إيرادا أم مصروفا وكذلك الفوائد والايجارات الدائنة وغيرها .

- أنسب الطرق التى يمكن استخدامها عند تقييم اصول منشآت قطاع الأعمال العام الصناعى طريقة القيمة السوقية على أساس أسعار الاستبدال وطريقة المقدرة عل تحقيق الربحية .

رابعا : نظم المعلومات اللازمة لتداول الأوراق المالية فى البورصة

١) يقدم الجزء الأول من الفصل الرابع تعريفا لنظم المعلومات التقليدية اليدوية التى تعتمد على العنصر البشرى والملفات والتقارير المكتوبة ، ونظم المعلومات الحديثة التى تعتمد على الحاسبات الالكترونية .كما يتعرض بإختصار لشبكات المعلومات ونظم دعم القرار ونظم معلومات المديرين .

٢) يستعرض الجزء الثانى تاريخ بورصة الأوراق المالية فى مصر ، ومحاولات الحكومة العديدة لتنشيط وتنظيم العمل بالبورصات والرقابة عليها بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال فى عام ١٩٧٩ وإصدار قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) فى عام ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية فى عام ١٩٩٣ ، وماتبعه من تأثير على طرق التعامل فى البورصة .

٣) يشرح الجزء الثالث نظام معلومات تداول الأوراق المالية فى البورصة والذى يتكون من خمسة أنظمة فرعية متكاملة :الأول نظام معلومات الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة ، والثانى نظام معلومات السماسرة ووسطاء السوق ، والثالث نظام معلومات الشئون الادارية والمالية ، والرابع نظام معلومات الأوراق المالية ، والخامس نظام معلومات تداول الأوراق المالية .

وقد تم القاء الضوء على الاطار العام لنظام عمليات تداول الأوراق المالية ونظم متابعتها فى المراحل المختلفة ضمانا للتحديث المستمر لنظم المعلومات .

كما تم توضيح البيانات المطلوب توافرها طبقا للمستندات المختلفة لعمليات التداول (تسميه عملية - طلب شراء - طلب بيع - قبول طلب شراء أو طلب بيع - العمليات التطبيقية - بطاقة النداء).

وصنفت البيانات التى يحتفظ بها النظام الفرعى لمعلومات الأوراق المالية (بيانات

ثابتة - بيانات إضافية متغيرة - بيانات ديناميكية - بيانات تاريخية عن أسعار الاقفال وحجم التعامل) . كما تم إيضاح علاقة النظام الفرعى لمعلومات الأوراق المالية ببقية أجزاء نظام معلومات تداول الأوراق المالية .

٤) يتناول الجزء الرابع المجالات الممكنة للتحديث فى نظم معلومات تداول الأوراق المالية ، وأهمها مايلى:

- إنشاء قواعد بيانات آلية .
- تحديث البيانات آليا .
- إستخراج البيانات والمعلومات آليا وفوريا .
- أستخراج التقارير الدورية (نشرة أسعار الاقفال - تقارير التحليل المالى والاحصائى)مع تضمينها بعض الرسوم البيانية والاحصائية .
- ميكنة أعمال التحكم والرقابة .
- إستبدال نظم العرض اليدوية بنظم آليه على لوحات الكترونية وشاشات فيديـــو لايضاح موقف الأسعار والعروض لسرعة وكفاءة تداول الأوراق المالية .
- إستخدام الحاسب الآلى فى عقد الصفقات إذا حدث تلاقى بين عروض الشراء والبيع كليا أو جزئيا .
- برامج خاصة لتأمين البيانات وهذه لاتتوفـــر الا مع حاسب مركزى من حجم مناسب يرتبط بخطوط إتصال بين بورصة القاهـــرة والأسكندرية ومكاتب السماسرة ومقار البنوك .

كما يقدم الجزء الرابع تحليلا مقارنا لدراسة تحديث بورصتى القاهرة والأسكندرية ، والتى قدمت ثلاثة بدائل (الميكنة الكاملة - الميكنة الجزئية - الميكنة المحدودة) لتطوير نظام معلومات تداول الأوراق المالية مقارنة بالنظام اليدوى وقد أوصت الدراسة بالبدء بتنفيذ نظام تداول نصف آلى كمرحلة أولى ، مع مراعاه إمكانية تطوير هذا النظام إلى الميكنة الكاملة لعمليات التداول وذلك بعد زيادة عدد الأسهم المتداولة زيادة كبيرة ودخول السندات فى التعامل كما هو متوقع فى السنوات القادمة .

خامسا : الخلاصة والتوصيات

فيما يلى نلقى الضوء على بعض الاستنتاجات والمقترحات التى يمكن الاستدلال بها فى صياغة سياسات متكاملة بهدف تحرير قطاع الأعمال العام الصناعى المصرى فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية :

١) هناك العديد من المتغيرات المحلية والعالمية (السياسية - الاقتصادية - الفنية والتكنولوجية - الاجتماعية) والتى برزت فى عقدى الثمانينات والتسعينات وفرضت إعادة النظر فى دور الدولة فى إدارة الاقتصاد القومى عامة ، مع التركيز على الدور الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص وآليات السوق فى التنمية الصناعية على وجه الخصوص .

٢) يأتى برنامج تحرير القطاع الصناعى فى مصر ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والذى بدأ عام ١٩٩١ كما يأتى ضمن فلسفة ثلاثية الأبعاد وتشمل :حفز القطاع الخاص الصناعى ، إعادة هيكلة بعض شركات قطاع الأعمال العام الصناعى ، وتوسيع قاعدة الملكية .

٣) من أهم أهداف الخصخصة الصناعية :

تعظيم إعتبارات الكفاءة الاقتصادية ، تشجيع التنافس ومنع الاحتكار ، تخفيف الأعباء المالية والادارية على كاهل الدولة ،وإتاحة موارد مالية جديدة وتوسيع قاعدة الملكية، بالاضافة إلى الأهداف التوزيعية .

٤) يواجه برنامج تحرير قطاع الأعمال العام الصناعى المصرى مشكلات متعددة خاصة بالطاقة الاستيعابية ، التعقيدات المؤسسية ، مشكلات ترويجية ، مشكلات شفافية ، ضعف المستثمر المؤسسى ، مشكلات خاصة بتقييم الأصول ، والآثار المترتبة على تسريح العمالة الزائدة .

مما يستلزم التقييم المستمر لبرنامج تحرير القطاع الصناعى وإنجازته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية بهدف إعادة جدولة تنفيذ البرنامج تمشيا مع مقتضيات المصلحة الوطنية .

٥) من أبرز معايير إختيار المشروعات الصناعية التى يجرى خصخصتها مايلى: الربحية - الحجم -

التنافسية - محدودية المشاكل - الميزات التسويقية الحالية أو الواعدة - الاعتبارات الاستراتيجية - الدعم الادارى - العلاقة مع الحكومة .

٦) تتلخص آليات تنفيذ برنامج الخصخصة للقطاع الصناعى المصرى فى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة التقييم والاعداد للبيع ، مرحلة إتخاذ قرار البيع ، مرحلة تنفيذ البيع (شركة صناعية - أحد الفروع أو خطوط الانتاج - طرح أسهم).

٧) تنقسم أساليب الخصخصة فى القطاع الصناعى إلى نوعين :

أ - أساليب خصخصة الملكية / رأس المال (طرح المشروع للاكتتاب العام - المزاد أو الممارسة - المشاريع المشتركة - توسيع مجالات الحرية الاقتصادية - مقايضة الدين بحصص ملكية أسهم - البيع إلى العمال والادارة - الدمج فى القطاع الخاص - التصفية وبيع الأصول .....الخ).

ب - أساليب خصخصة الادارة (عقود الادارة - الاستئجار التمويلى - إمتيازات التشغيل أو الانتاج للغير).

٨) لقد خلصت هذه الدراسة إلى أن كلا من طريقتى التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة لاتصلح أن تكون أساسا لتقدير قيمة منشآت قطاع الأعمال العام الصناعى إذا أريد التصرف فى أى منها فى إطار سياسة الاصلاح الاقتصادى ، لما لهاتين الطريقتين من عيوب تؤدى إلى التقليل من قيمة المنشأة التى يجرى تقييمها .حيث أن طريقة التكلفة التاريخية تتجاهل التغيرات التى تطرأ على قيمة الأصول ووجود المنشأة كوحدة إقتصادية متكاملة ، كما تهمل مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ، ومع هذا فإن لهذه الطريقة إستخداماتها الخاصة كبعض حالات الاندماج أو الدمج .

أما طريقة التكلفة الكلية المعدلة فقد عالجت التغيرات فى أسعار الأصول من خلال إفتراض معدل للتضخم وإعادة تقييم الأصول فى ضوء ذلك المعدل ، وإفتراض معدل ما للتضخم فى حد ذاته مسألة تختلف حولها الآراء كثيرا ، كما أن إستخدام معدل واحد للتضخم بالنسبة لأصول مختلفة سوف يكون عملية تقريبية فى الكثير من الأحيان، بالاضافة إلى ذلك فإن هذه الطريقة لا تأخذ فى اعتبارها كسابقتها مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح .

وتصلح طريقة القيمة السوقية للأصول على أساس سعر البيع فى حالة المنشآت المتوقفة عن العمل لاعتبارات فنية أو لانعدام التكامل بين توليفة الأصول القائمة أو بسبب التقادم أو غير ذلك من الأسباب التى ينعدم معها وجود المنشأة ككيان إقتصادى قائم وعامل ، ومن ثم يجرى تقييمها وفق سعر البيع الممكن تحقيقه لأصولها مجتمعه أو لكل منها على حده .

وأنسب طريقتين هما طريقة القيمة السوقية على أساس أسعار الاستبدال وطريقة المقدرة على تحقيق الربحية حيث يمكن تطبيقهما على منشآت قطاع الأعمال العام الصناعى ، ويمكن القول بأن أيا منهما تعكس القيمة الحقيقية للمنشآة ، وينصح بأن يتم إستخدامهما معا والاسترشاد بالقيمتين الناتجتين منهما فى تحديد القيمة النهائية للمنشآة ، وإن كانت كلا الطريقتين تحتاجان إلى جهد كبير ومعرفة علمية ودراية عملية بأساليب ومشاكل التقييم من جانب فريق التقييم .

٩) يعتبر سوق الأوراق المالية أحد الهياكل الأساسية للنظام المالى بالدولة ، وهى إذا قامت فى البيئة والظروف الاقتصادية الملائمة ، فإنها تتيح الفرصة لتحقيق أكبر قدر من السيولة للاستثمارات طويلة الأجل . وعن طريق هذه السوق يمكن نقل ملكية جزء أو كل الاستثمارات إلى الغير ، دون ما حاجة إلى تعريض كيان المنشأة ذاته إلى المخاطرة عند تغيير الملكية . كذلك فى حالة تصفية المنشآة ، يمكن أخذ الأسعار المعلنة فى السوق أساسا لتقدير قيمة الاستثمارات التى تتداول أوراقها ، ويعتبر هذا الأساس مقبولا دوليا .

١٠) تعتبر البورصة أهم أجهزة السوق المالية حيث تعمل على التقاء العرض بالطلب بالوسائل المختلفة ، وإجراء التعامل بأوراق مالية معينة تتوفر فيها شروط محددة ، ووفقا لقواعد ونظم معينة تهدف إلى التعامل على أسس سليمة .

١١) يرتبط نجاح التحرير وإعادة هيكلة القطاع الصناعى - إلى درجة حاسمة - بتكامل مجموعة من العناصر والسياسات المصاحبة على مستوى الاقتصاد الكلى فى مجالات : حرية إنشاء وتصفية وتوسيع المشروعات الصناعية ،تنشيط دور سوق المال وأسواق الأوراق المالية والبورصة ، تنشيط دور البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، تطوير نظم المعلومات (تحديث البنية المعلوماتيه) ، تحديث قوانين وتشريعات الضرائب والجمارك ، تحرير التجارة الخارجية ،

منع الاحتكار ، توفير المنافسة المتكافئة وإلغاء المعاملات التمييزية ، تحييد دور الدولة ، تحسين الخدمات الاستشارية والتسويقية ، التنمية التكنولوجية ، التنمية البشرية ، الاجماع والاقتناع بجدوى التحرير الصناعى من كافة الأفراد (حكومة - شركات - ممولين - مديرين) ، الادارة غير التقليدية .

١٢) أثبتت متطلبات هذه المرحلة أن الادارة غير التقليدية هى القادرة على إنجاح تحرير قطاع الأعمال العام الصناعى فى ظل سياسات الخصخصة وفى إطار النظام العالمى لتحرير التجارة الخارجية . من هذا المنطلق تبنت الدولة فى المراحل الأولى للاصلاح الاقتصادى سياسة التطوير الادارى والمؤسسى وذلك لخلق آليات ديناميكية للتغيير والتطوير المتوازن لكافة قطاعات الصناعة المصرية .

١٣) لنجاح برنامج الخصخصة ولدفع عملية التطوير والتحديث فى كافة مراحل الصناعة المصرية لابد من الاهتمام بالكفاءات الادارية والمؤسسية والفنية والاجتماعية بالاضافة إلى التركيز على زيادة الكفاءة الاقتصادية للشركات الصناعية التابعة لقطاع الأعمال العام .

١٤) أهم محاور تنمية القطاع الصناعى المصرى فى ظل التحرر الاقتصادى مايلى :

أ - تشخيص مشاكل الانتاج وطرح حلول غير تقليدية للتوصل إلى إمكانات التطوير والتحديث .

ب - الانتاج ليس هدفا فى حد ذاته ولكننا ننتج لتلبية إحتياجات السوق المحلى والعالمى .

جـ - تقليل الخسارة فى الشركات الصناعية المتعثرة هدف فى حد ذاته ويمكن تحقيقه بإعادة الهيكلة المتكاملة لهذه الشركات أو إصلاح الهياكل التمويلية للشركات فى حالة الرغبة فى بيعها كليا أو جزئيا للقطاع الخاص والأفراد .

د - ضرورة التخلص من المخزون السلعى الراكد وخلق سيولة نقدية لاستمرارية دورة الانتاج الصناعى .

هـ - الدور المحورى يكمن فى إدارة التسويق . فينبغى دراسة الطلب على المنتجات الصناعية ودراسة السوق والعرض التنافسى للمنتجات المماثلة ودراسة منافذ

التسويق وإمكانات ترويج الصادرات الصناعية .

و - تقديم الانتاج المتميز بكل نوعياته مع الاهتمام بالجودة والأسعار التنافسية والأخذ فى الاعتبار آليات السوق .

ز - تطويع الامكانات التصنيعية وتنويع المنتجات وذلك لتلبيـــة إحتياجات المستهلكين وإنتاج مايحتاجه السوق .

ح - ضرورة إعادة النظر فى المواصفات القياسية حتى تسود المواصفات العالميـــة (ISO 9000) ومايليها فى السوق المحلى منعا من إنتشار السلع الرديئة منخفضة الجودة والثمن والكفاءة (مثل قطع الغيار وبعض مستلزمات الانتاج) والسلـــع الوسيطة والمدخلات نصف المصنعة مثل بعض المطروقات والمسبوكات ممـــا يضر بالانتاج الصناعى المحلى ويفسد الأسواق والمعاملات المتكافئة فى الأسواق الوطنية .

ط - الارتقاء بمستوى جودة المنتجات الصناعية المصرية هدفه الأساسى المنافســـة الداخلية والخارجية وتلبيه إحتياجات المستهلكين بكفاءة أداء عالية .

ى - تحرير التجارة الخارجية يحتم تغيير الأنماط المتخلفة فى التعامل مع المستهلكيـن إذ لابد من مراعاه الاشتراطات الوظيفية للمنتج الصناعى فى كافة المراحل بـــدءاً من التصميم ، ثم التصنيع ثم الاستخدام حتى نضمن أن تكون المنتجات الصناعية المصرية ذات ميزة تنافسية من حيث إرتفاع الجودة والكفاءة وإعتدال السعر .

سادسا : الخاتمة

إن الدراسة المقدمة خطوة على طريق البحث عن أفضل الوسائل لمواجهة تحديات التنمية الصناعية فى بلادنا فى العقد الأخير من القرن العشرين والدخول فى القرن الحادى والعشرين بما تحمله من آمال لرفع مستوى معيشة المواطن المصرى .

ومن المأمول أن تسهم هذه الدراسة فى فتح مناقشة واسعة نحو طريق المستقبل تأكيدا لسلامة التعددية فى الرأى .